

سِلْسِلَةٌ
الدَّرَجَاتِ الْمُهَدَّبَةِ

فِي تَحْرِيرِ آوَجِهِ الْخِلَافِ
لِلْقُرْآنِ الْعِشْرَةِ مِنْ طَرِيقِ الطَّبِيبَةِ

تَحْرِيرِ آوَجِهِ الْخِلَافِ

لِقَالُونَ عَنِ زَافِعٍ مِنْ طَرِيقِ الطَّبِيبَةِ

مَعَ بَيَانِ الْقَدَمِ أَدَاءً

تَأْيِيفُ

الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ مَنصُورِ عَبْدِ الْعَزِيزِ

مُفَرِّغِ الْقَلَمِ أَيْ الْعَشِيرَةِ الصُّغْرَى وَالْكُبْرَى وَالزَّوَالِدِ

عَفْرَةَ لَدَى الْوَالِدِيَّةِ وَجَمِيعِ الشُّبُهَانِ



تحرير أوجه الخلاف

في

أبواب الأصول

باب الاستعاذة

كل ما ذكره الإمام ابن الجزري في هذا الباب، فهو عن قالون كغيره من باقي القراء والرواة، ولم يُختلف عنه في شيء من ذلك.

أما قول الإمام الشاطبي:

وإخفاؤه فصل أباه وعاتنا وكم من فتى كالمهدوي فيه أعمالا

فقد ذكر شراح الشاطبية المتقدمين، وعلى رأسهم الإمام علم الدين السخاوي - تلميذ الشاطبي - في (فتح الوصيد)، وكذلك أبو شامة في (إبراز المعاني)، وكذلك أبو عبدالله الموصلي المعروف بشعلة في (كنز المعاني)، وكذلك ابن القاصح في (سراج القارئ) وغيرهم، ذكروا أن هذا هو أول رمز وقع للشاطبي في قصيدته، وذلك في قوله (وإخفاؤه فصل أباه)؛ أي: أن إخفاء التعوذ وارد ومتقول عن الإمام حمزة وعن الإمام نافع؛ ليكون الإخفاء فرقاً بين القرآن وغيره.

ولكن هذا الإخفاء عن نافع إنما هو من رواية أبي إسحاق المسيبي^(١) عنه، وليس من رواية قالون ولا ورش؛ أي: أنه ليس من طريق التيسير ولا من طريق الشاطبية ولا من طريق الطيبة.

قال في النشر: «إِنَّ الْمُخْتَارَ عِنْدَ أَئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ هُوَ الْجَهْرُ بِهَا عَنْ جَمِيعِ الْقُرَّاءِ، لَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، إِلَّا مَا جَاءَ عَنْ حَمَزَةَ وَغَيْرِهِ مِمَّا نَذَرْتُهُ، وَفِي كُلِّ حَالٍ مِنْ أَحْوَالِ الْقِرَاءَةِ كَمَا نَذَرْتُهُ».

(١) هو إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المسيب، قرأ على نافع وغيره، أتقن الناس وأعرفهم بقراءة أهل المدينة، وأقرؤهم للسنة (ت: ٢٠٦ هـ). ينظر: (غاية النهاية: ١ / ١٥٧).

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو فِي جَامِعِهِ: «وَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي الْجَهْرِ بِالِاسْتِعَادَةِ عِنْدَ افْتِتَاحِ الْقُرْآنِ، وَعِنْدَ ابْتِدَاءِ كُلِّ قَارِيٍّ بَعْرَضٍ أَوْ دَرَسٍ أَوْ تَلْقِينٍ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ إِلَّا مَا جَاءَ عَن نَّافِعٍ وَحَمْرَةَ». ثُمَّ رَوَى عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِيِّ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ اسْتِعَادَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَيْجَهْرُونَ بِهَا أَمْ يُخْفَرْنَهَا؟ قَالَ: «مَا كُنَّا نَجْهَرُ وَلَا نُخْفِي، مَا كُنَّا نَسْتَعِيدُ الْبَيْتَةَ».

وَرَوَى - ابْنُ الْمُسَيَّبِيِّ - عَنِ أَبِيهِ عَن نَّافِعٍ أَنَّهُ كَانَ يُخْفِي الْإِسْتِعَادَةَ وَيَجْهَرُ بِالْبَسْمَلَةِ عِنْدَ افْتِتَاحِ السُّورِ وَرُءُوسِهَا فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ».

قُلْتُ: «صَحَّ إِخْفَاءُ التَّعْوِذِ مِنْ رِوَايَةِ الْمُسَيَّبِيِّ عَن نَّافِعٍ، وَأَنْفَرَدَ بِهِ الْوَلِيُّ عَن إِسْمَاعِيلَ عَن نَّافِعٍ، وَكَذَلِكَ الْأَهْوَازِيُّ عَن يُونُسَ عَن وَرْشٍ، وَقَدْ وَرَدَ مِنْ طَرِيقِ كِتَابِنَا عَن حَمْرَةَ».

قال صاحب الدرر اللوامع:

والجهرُ ذاع عندنا في المذهب به، والإخفاءُ روى المسيبي

﴿الخلاصة﴾

- ١- ليس لقالون عن نافع إلا الجهر بالتعوذ في جميع القرآن وجهًا واحدًا .
- ٢- روي عن الإمام نافع أنه كان يخفي التعوذ في جميع القرآن، ولكن هذا من رواية إسحاق المسيبي عنه، وليس هذا من طرقنا.



(١) القائل هو الإمام ابن الجزري.

(٢) النشر (١ / ٢٥٢).

باب التكبير

التكبير: هو قول القارئ: الله أكبر، كما قال الشاطبي: (وقل لفظه: الله أكبر) والتكبير ينقسم إلى قسمين رئيسين، وهما: التكبير العام، التكبير الخاص. والكلام هنا على التكبير العام فقط، وسيأتي الكلام على التكبير الخاص في آخر مواضع الخلاف من الفرش إن شاء الله، وهذا هو:



المخلاف الأول: التكبير العام

والتكبير العام: هو الذي يكون في أوائل السور، وهو لجميع القراء، وهو مقيد بالبسملة؛ أي لا يأتي إلا على البسملة، ومحلها قبلها؛ أي: بين الاستعاذة والبسملة.

قال العلامة المتولي في الروض النضير:

«واعلم أن التكبير يختص بوجه البسملة لكل القراء ومحلها قبلها».

وقد رُوي التكبير العام لجميع القراء في جميع سور القرآن، إلا في سورة التوبة، فلا تكبير فيها لأحد؛ لأن التكبير يختص بالبسملة، ولا بسملة في أولها لأحد.

قال العلامة المتولي في الروض النضير:

وأول التوبة لا بسملة له لقرنه حيث أتى بالبسملة

وقد روى الإمام ابن الجزري التكبير العام لجميع القراء، وذكره في الطيبة، وعزاه في النشر والتقريب إلى الإمام الهذلي، وإلى الحافظ أبي العلاء الهمداني.

قال في الطيبة:

..... **وروي عن كلهم أول كل يتوي**

وقال في النشر في باب (التكبير):

«وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَأْخُذُ بِهِ فِي جَمِيعِ سُورِ الْقُرْآنِ، ذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، وَالْهَذَلِيُّ عَنْ أَبِي الْفَضْلِ الْخَزَاعِمِيِّ، قَالَ الْهَذَلِيُّ: وَعِنْدَ الدِّينَوَرِيِّ كَذَلِكَ يُكَبَّرُ فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ لَا يَخْتَصُّ بِالصُّحُفِ وَغَيْرِهَا لِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ.»

قلت: والدِّينَوَرِيُّ هَذَا هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِشِ الدِّينَوَرِيِّ إِمَامٌ مُتَقِنٌ صَابِغٌ قَالَ عَنْهُ الدَّانِيُّ مُتَقَدِّمٌ فِي عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ مَشْهُورٌ بِالِاتِّقَانِ ثِقَّةٌ مَأْمُونٌ كَمَا

قَدَّمْنَا عِنْدَ ذِكْرِ وَفَاتِهِ فِي آخِرِ إِسْنَادِ قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو... الخ^(١).

﴿ تنبيهات على عزو الإمام ابن الجزري في النشر: ﴾

عزا الإمام ابن الجزري التكبير العام إلى الهذلي وإلى أبي العلاء الهمداني، ولم يصرح بأن ذلك في الكامل وفي غاية الاختصار، ثم ذكر نصَّ الهذلي، ولم يذكر نصَّ أبا العلاء الهمداني، ولما رجعنا إلى كتاب غاية الاختصار للإمام أبي العلاء الهمداني، لم نجده نصَّ على هذا التكبير مطلقاً في غايته، فلعله سقط في النسخة التي وصلتنا من الغاية، أو يكون أبو العلاء ذكره في غير الغاية، وهذا هو الأرجح؛ لأن الإمام ابن الجزري لم ينسبه إليها، ولم يذكره كما ذكر نصَّ الهذلي.

أما بالنسبة لكتاب الكامل: فقد نصَّ الهذلي على التكبير العام نقلاً عن الخزاعي عن ابن حبش، ونقله عنه أيضاً الإمام ابن الجزري في النشر، ولكن الإمام الهذلي وهم في نقل التكبير العام عن ابن حبش وعن الخزاعي؛ لأن الثابت عنهما والذي نقله غير واحد من أهل الأداء كالإمام الداني نقلاً عن شيخه أبي الفتح، وكذلك نقله أبو معشر الطبري، وهو التكبير الخاص لسور الختم فقط، وليس التكبير العام الذي نسبه الهذلي إليهما.



التحرير الأول

تحرير التكبير العام مع غيره من أوجه الخلاف

بناء على عزو ابن الجزري التكبير العام للهنلي وأبي العلاء، أخذ الإزميري وكذلك المتولي بالتكبير العام من الكامل ومن غاية الاختصار، وتبعهما على ذلك صاحب الفريدة وغيره، ووضعوا على ذلك التحريرات الكثيرة التي تتعلق بالتكبير العام من الكامل ومن غاية الاختصار، فكل ما في الكامل وغاية الاختصار فقد أوجبه على التكبير، وما ليس فيهما فقد منعه على التكبير، وما في أحدهما فقط دون الآخر فقد أجازوه على التكبير، وهكذا... الخ.

وخلاصة الكلام على التكبير العام، أقول وبالله التوفيق:

إن التكبير العام لم يثبت ولم يصح من جهة الرواية والنقل من طرق الطيبة، لا من الكامل ولا من غاية الاختصار ولا من غيرهما من الطرق أو الكتب، بل هو اختيار من بعض أهل الأداء. ومع ذلك فإننا نأخذ به؛ لأنه قد نُقل إلينا أداءً عن الإمام ابن الجزري، فلا بأس من القراءة به، ولكن لا نححر عليه ولا نقيده بوجه معين على أنه من الكامل أو من غاية الاختصار^(١).

﴿ المقدم في الأداء ﴾

لا شك أن المقدم في الأداء مطلقاً - مع جميع أوجه الخلاف - هو ترك التكبير؛ لأن هذا هو الذي عليه جمهور أهل الأداء لجميع القراء، بل لا يُعرف للتكبير العام طريق متصل.



(١) ذكرت بفضل الله التكبير العام وبعض التحريرات التي وضعت عليه على أنه من الكامل وغاية الاختصار، وهذا غير صحيح، وبينت ذلك كله بالأدلة والتفصيل في كتابنا (شرح تنقيح فتح الكريم) وقد طبع الكتاب بفضل الله في (دار خير زاد) لمن أراد أن يرجع إليه.

باب البسملة

ليس لقائلون خلاف في هذا الباب مطلقاً، بل له:

- ١- البسملة في بداية السور، وكذلك بين السورتين وجهاً واحداً في القرآن كله - حتى في الأربع الزهر - من جميع طرقه، إلا أول التوبة، وكذلك بين الأنفال والتوبة.
- ٢- له التخيير بين البسملة وتركها في أواسط السور، حتى في أجزاء سورة التوبة.

قال في الطيبة:

بسم بين السورتين بي نَصف

وقال أيضاً:

وفي ابتداء السورة كلّ بسملاً

فائدة:

لم يعدّ قائلون - تبعاً لشيخه نافعاً - البسملة آية من الفاتحة، ولكنه يعدّ (عليهم) الأولى آية، فتكون الفاتحة عنده سبع آيات أيضاً.

﴿ الأوجه الجائزة لقائلون في الاستعاذة مع التكبير مع البسملة مع أول السورة،

وهذه الأوجه على حسب ترتيبها في القراءة، وهي كالتالي:

(أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، الله أكبر، بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله

رب العالمين ⑤)

الأول: البسملة مع الوقف على الجميع بلا تكبير.

الثاني: وصل البسملة بأول السورة.

الثالث: الوقف على الجميع مع التكبير^(١).

الرابع: وصل البسملة بأول السورة.

الخامس: الوقف على الإستعاذة مع وصل التكبير بالبسملة مع الوقف عليها.

السادس: الوقف على الإستعاذة مع وصل التكبير بالبسملة بأول السورة.

السابع: وصل الإستعاذة بالبسملة مع الوقف عليها بلا تكبير.

الثامن: وصل الجميع بلا تكبير.

التاسع: وصل الإستعاذة بالتكبير مع الوقف عليه وعلى البسملة.

العاشر: وصل الإستعاذة بالتكبير مع الوقف عليه، ووصل البسملة بأول السورة.

الحادي عشر: وصل الإستعاذة بالتكبير بالبسملة مع الوقف عليها.

الثاني عشر: وصل الجميع مع التكبير.

أوجه قائلون بين الأنفال وبراءة

ذكرنا أن لقائلون بين السورتين البسملة بأوجهها الثلاثة المعروفة، وهذا عام بين كل سورتين، عدا بين الأنفال والتوبة؛ لأن سورة التوبة لا بسملة في أولها.

قال في الطيبة:

..... وفي ابتدا السورة كل بسملا

..... سوي براءة فلا ولو وصل

يعني سواء ابتدأت براءة أو وصلتها بما قبلها - يعني بين السورتين - فلا بسملة فيها مطلقاً حيثئذ.

ويجوز حيثئذ ثلاثة أوجه بدون بسملة، وهي: الوصل والسكت والوقف.

وكذلك لا خلاف في وجوب البسملة بين سورة الناس وسورة الفاتحة.

(١) قرأت على الشيخ / حامد الجمسي (رحمه الله) بتقديم الأوجه الأربعة الأصول على أوجه التكبير كلها؛ لأن ترك التكبير هو المقدم أداة.

قال العلامة المتولي رَحِمَهُ اللهُ:

وللكل قف صل في عليم براءة أو اسكت، وبين الناس والحمد بسولا

قال في الروض شارحا:

اعلم أنه لا بسملة ولا تكبير لكل القراء في أول (براءة).

ولو وُصِلت به (الأنفال) جاز عن كل من القراء: الوصل والوقف وكذا السكت...

الخ^(١).



(١) الروض النضير (٤١٤).

باب سورة أم القرآن

قرأ قالون من طريقه هذه الكلمات التي في سورة الفاتحة وجهًا واحدًا على النحو التالي:

- ١- (ملك): بحذف الألف.
 - ٢- (الصراط - صراط) بالصاد الخالصة في جميع القرآن.
 - ٣- بكسر الهاء في جميع القرآن، سواء كان بعدها متحرك، أو ساكن في الكلمة التي تليها نحو: (عليهم)، (عليهم القتال).
- واختلف عنه - من طريقه - في ميم الجمع في جميع القرآن، وهذا هو:

